



معلومات عامة
بشأن المنتدى العالمي
لسياسات الاتصالات

دعم نهج تعدد أصحاب المصلحة في إدارة الإنترنت

أقرت القمة العالمية لمجتمع المعلومات نموذج تعدد أصحاب المصلحة بوصفه نموذجاً عالمياً لإدارة الإنترنت؛ وتقدم الوثائق الصادرة عن القمة (2005) مجموعة من المبادئ الإطارية لنموذج تعدد أصحاب المصلحة.

وأعد فريق العمل المعني بإدارة الإنترنت (WGIG) "تعريفاً عملياً" لإدارة الإنترنت اعتمده فيما بعد القمة وأدرج في الفقرة 34 من برنامج عمل تونس التي تنص على أن إدارة الإنترنت هي "تطوير وتطبيق من جانب الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، كل بحسب دوره، للمبادئ والمعايير والقواعد والأعراف المشتركة، وإجراءات اتخاذ القرارات ووضع البرامج التي تحدد شكل تطور الإنترنت واستعمالها".

وتحدد أدوار ومسؤوليات كل مجموعة من أصحاب المصلحة في الفقرة 35 من برنامج عمل تونس التي تنص على ما يلي:

"إن إدارة الإنترنت تشمل مسائل تتصل بالسياسات التقنية والعامّة على حد سواء وينبغي أن تضم جميع أصحاب المصلحة والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية المعنية. ومن المعترف به في هذا الصدد:

- i. أن سلطة وضع السياسات العامة المتصلة بالإنترنت هي حق سيادي للدول، فهي التي تتمتع بالحقوق كما تقع عليها المسؤوليات في مجال قضايا السياسات العامة الدولية المتصلة بالإنترنت.
- ii. أن القطاع الخاص كان له دور مهم وينبغي أن يظل له دور مهم في تطوير الإنترنت، من الناحيتين التقنية والاقتصادية.
- iii. أن المجتمع المدني يقوم أيضاً بدور مهم في المسائل المتصلة بالإنترنت، وخصوصاً على مستوى المجتمعات المحلية، وينبغي له أن يواصل القيام بهذا الدور.

المجتمع المدني يقوم أيضاً
بدور مهم في المسائل
المتصلة بالإنترنت،
وخصوصاً على مستوى
المجتمعات المحلية،
وينبغي له أن يواصل
القيام بهذا الدور.



«

iv. أن المنظمات الدولية الحكومية كان لها دور في تسهيل تنسيق قضايا السياسات العامة المتصلة بالإنترنت، وينبغي لها أن تواصل القيام بهذا الدور.

v. أن المنظمات الدولية كان لها أيضاً دور مهم في وضع المعايير التقنية المتصلة بالإنترنت، وفي وضع السياسات ذات الصلة، وينبغي لها أن تواصل القيام بهذا الدور.

وفي الإطار العام لنموذج تعدد أصحاب المصلحة للإدارة، يقدم برنامج عمل تونس المبادئ المتعلقة بالجوانب المختلفة لإدارة الإنترنت، بما في ذلك النتائج ذات الصلة (الفقرات 29-82 من برنامج عمل تونس) بشأن إدارة الإنترنت.

ويعترف أعضاء الاتحاد، من خلال قرارات مؤتمرات المندوبين المفوضين، بنموذج تعدد أصحاب المصلحة لإدارة الإنترنت، على أساس مبادئ القمة العالمية لمجتمع المعلومات، كإطار للإدارة العالمية للإنترنت.

وجرى تأكيد الاعتراف بمبادئ القمة العالمية لمجتمع المعلومات وبنموذج تعدد أصحاب المصلحة لإدارة الإنترنت وبأهمية أدوار ومسؤوليات مجموعات أصحاب المصلحة، في العديد من قرارات المندوبين المفوضين، خاصة القرارات 101 و102 و133 (المراجعة في غوادالاخارا، 2010).

تسير المناقشات في المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات لعام 2013 على نفس المنوال. ويدعو [الرأي 5](#) بشأن دعم نهج تعدد أصحاب المصلحة في إدارة الإنترنت الحكومات وغيرها إلى استكشاف سبل ووسائل لزيادة التعاون والتنسيق بين الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية والمجتمع المدني، فضلاً عن زيادة المشاركة في عمليات تشمل أصحاب المصلحة المتعددين، بما يضمن أن تكون إدارة الإنترنت عملية تشمل أصحاب مصلحة متعددين وتمكن جميع الأطراف من الاستمرار في الاستفادة من الإنترنت؛ والتركيز بوجه خاص على كيفية تحسين مشاركة أصحاب المصلحة من البلدان النامية في المبادرات والكيانات والمؤسسات المعنية بمختلف جوانب إدارة الإنترنت.

وتشمل [عضوية](#) الاتحاد التي تضم العديد من أصحاب المصلحة حكومات وهيئات تنظيمية ودوائر الصناعة ومنظمات دولية (حكومية دولية وغير حكومية) ومؤسسات مالية والمجتمع المدني. وتتراوح عضوية الاتحاد من شركات تشغيل الهواتف المتنقلة والثابتة إلى شركات تشغيل السوائل ومن موردي المعدات إلى هيئات الإذاعة وموردي خدمات الإنترنت (ISP). كما تضم منظمات تركز على نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة، على سبيل المثال، أو على الاتصالات في

«

جرى تأكيد الاعتراف
بمبادئ القمة العالمية
لمجتمع المعلومات
وبنموذج تعدد
أصحاب المصلحة
لإدارة الإنترنت وبأهمية
أدوار ومسؤوليات
مجموعات أصحاب
المصلحة، في العديد
من قرارات المندوبين
المفوضين.



المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
جنيف، سويسرا، 14-16 مايو 2013

معلومات عامة
بشأن المنتدى العالمي
لسياسات الاتصالات



حالات الطوارئ. ومن بين أعضاء الاتحاد كذلك المنظمات ذات الصلة بالإنترنت والمؤسسات الأكاديمية، بما في ذلك الجامعات ومعاهد البحوث التي تركز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي الواقع، يمكن للمؤسسات غير الهادفة للربح ذات الطابع الدولي أن تطلب الإعفاء من رسوم العضوية.

من بين أعضاء الاتحاد
كذلك المنظمات
ذات الصلة بالإنترنت
والمؤسسات الأكاديمية،
بما في ذلك الجامعات
ومعاهد البحوث
التي تركز على
تكنولوجيا المعلومات
والاتصالات.

إخلاء مسؤولية

يُقصد بهذه الوثيقة أن تكون ورقة معلومات عامة للمنتدى العالمي لسياسات الاتصالات لعام 2013 من أجل دعم وسائل الإعلام في إعداد تقاريرها. وينبغي ألا تعتبر وثيقة رسمية للمؤتمر. وللحصول على مزيد من المعلومات يرجى الاتصال من خلال عنوان البريد الإلكتروني: pressinfo@itu.int.